علم الوضع مرجعية التبويب النحوي

د. محمد ذنون يونس فتحي الراشدي

قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات

جامعة الموصل

الاستلام **القبول**

٢٧ / ٠٥ / ٢٠١٠ ٢٧ / ٠٦ / ٢٠١٠

Abstract

This research aims to the statement of origin (grammatical classification or grammatical system) for the information of the situation origins and rules among whom interested in it, and its importance methodology, and the knowlegical origins of the lesson in the division of subjects and the chapters and the separation of categories and structures that seemingly belong to chapter or study of the one divisional section needed then the basis adopted and origins and ideas based on them, which was adopted regulation and classification to the thought of the speaker, and culture spokesman, characterized by his efficiency of language among the different vocabulary and structures and methods, which was subsequently (Position logy).

المخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان مرجعية (التبويب النحوي او المنظومة النحوية) لعلم الوضع بأصوله وقواعده التي استقر عليها عند المهتمين به، وبأهميته المنهجية، وقيمته التأصيلية في تقسيم المباحث والأبواب والفصل بين الفئات والتراكيب، التي تبدو في ظاهرها منتمية إلى باب أو مبحث تركيبي واحد، مما يوهم ظاهره أن النحاة قاموا بفصل غير منهجي وعزل غير علمي بين تلك المباحث والأبواب والأحكام التي صدرت عنهم، أو اعتمدوها في تآليفهم ومصنفاتهم، أو أنهم ميّزوا بين تراكيب منتمية إلى نظام واحد وطريقة استعمالية واحدة، إلا أن هذه النظرة العجلى لو وقفت على مرجعية ذلك التبويب وأسس تلك المنظومة النحوية، وأصول البناء المعتمدة في عمليات التنظيم والتوزيع الدقيقة للمباحث النحوية، والتراكيب اللغوية والفئات المكونة لها لتوصلت إلى الفقه المعول عليه، والقانون المعتبر في تلك الأعمال والانجازات الضخمة، فبعد أن استقرى اللغويون والنحاة المادة اللغوية من ألسنة الناطقين قاموا

بعمليات الفصل والتمييز والتصنيف على شكل مباحث وأبواب غير متداخلة ولا متباينة، ولا يشوبها خلط أو اضطراب؛ لكي يتعرّف على انتظام تلك الظواهر اللغوية المستقرأة وكيفية وقوعها والقياس عليها، فكانت عمليات التصنيف والتبويب محتاجة حينئذ إلى مرجعية تعتمدها، وأصول وأفكار تستند عليها، فاعتمد التنظيم والتبويب والتصنيف على فكر المتكلم، وثقافة الناطق الذي يميز بحكم كفاءته اللغوية بين مختلف المفردات والتراكيب والأساليب، والذي أطلق عليه فيما بعد **(علم الوضع)**، الذي صارت له أسس وقواعد علمية لم تجد لها صدى عند المتخصصين المحدثين؛ فبقيت أسيرة الكتب والدراسات التي ضيعتها الأيام، ووفق هذه الأسس المنسية بوّب النحويون المادة اللغوية، وصنّفوها استنادا إلى فلسفة الواضع (المتكلم)، ومقصده الكلامي والعمليات العقلية المعقدة الجارية في تفكيره عند النطق بهذه السلاسل اللغوية.

إن هذا البحث يسلط الضوء أيضا على كثير من الأحكام النقدية المؤلمة التي وجهت لعمل النحويين التصنيفي والتبويبي بحجة وقوع الخلط والاضطراب فيه، وكل ذلك ناجم عن عدم الاطلاع على المرجعية المعتمدة عند النحويين المتمثلة بقوانين الوضع اللغوي، ومقاصد الناطقين ومقتضيات المقام.

مهاد:

نتيجة لعوامل عديدة معروفة بدأ البحث اللغوي عند العرب، وتجلّى في أول عهده بتلك الجهود الضخمة التي جمعت أطراف الكلام العربي من ألسنة الناطقين، فتجمّع لديها جمهرة واسعة من النصوص الفصيحة على وفق قانون علمي سليم، تمثّل بتحديد مكاني للقبائل الممثلة للعربية في أصالتها، وقوة ملكتها وعدم تأثر نطقها وصيغها وسائر أنظمتها اللغوية بالأمم والشعوب المحيطة بها، وتحديد زماني عاشت فيه تلك القبائل داخل بيئاتها قبل أن تهاجر مواطنها وتغادر أمكنتها[1]، فاستقرت لدى أوائل اللغويين نماذج لغوية عالية المستوى عميقة المضمون متنوعة الدلالة، تمثّل الأمة في فكرها ومشاعرها وأنظمتها الاجتماعية وبنيتها العقلية، وأحس اللغويون الأوائل مذ تفطّنهم لإشكالية الخروج عن طبيعتها الخاصة المتمثلة بظاهرة **(اللحن)**، أن للغة المجموعة المستقرأة نظاما تسلكه وقانونا تحترمه، يلتزمه الناطق في أثناء حديثه من دون وعي وشعور لأسباب كمنت في أذهان الناطقين[2].

---

[1]) الاقتراح في أصول النحو- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣١١: ٢٢-٢٣.

[2]) ويظهر ذلك جليا في أحوال متعددة كأجوبة المبرد للكندي الفيلسوف عند التفرقة بين أمثلة رآها متشابهة لأول وهلة، لكن العربي الفصيح كان يفرّق بينها ويدرك خصوصية الاستعمال لكل منها، ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر- د. عبد الفتاح لاشين، السعودية، الرياض، دار المريخ: ١٧٠ وما بعدها.

وجد اللغويون العرب الأوائل انتظاما في هذه الظاهرة اللغوية التي جمعوها من أفواه المتكلمين الفصحاء وأسموها (السليقة اللغوية)، فأخذوا يتلمسون ذلك النظام من خلال عمليات التصنيف لذلك الكلام المجموع، وقد دهشوا من سلوك العربي طريقة واحدة في التركيب الدال على الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة بحيث لا يغادره ولو تكلّف شيئا من ذلك، وإنما يتبع قياسا ونظاما قام في ذهنه عند النطق والتعبير لا يحيد عنه، ولا يتطلّب له وان طلبه وأراده، ولقد قادهم هذا الأمر المتميز بقياسية اللغة، وعدم ميل المتكلم إلى الخروج عما اعتاده من طرائق التركيب الكلامية، إلى القول بان هذه اللغة لها واضع، يتميز بصفات كمالية لاحظ فيها شتى المناسبات والعلل والدقائق التعبيرية، والمناحي العقلية التي يجدها دارسها بعد بحث وتفتيش عن أسرارها، وطرائقها المختلفة في التعبير والتصوير[١].

ومن هذا الملحظ أثيرت في الدرس اللغوي فكرة **(الوضع اللغوي)**؛ لأنهم وجدوا لغة متكونة من ألفاظ دالة على معان، فهناك إذن طرفان أساسيان يبرزان بشكل واضح، هما (لفظ) في جانب، وهو عبارة عن أصوات منظمة بشكل معين، و(معنى) في جانب آخر يفهم بمجرد سماع تلك الأصوات المعينة، بحيث يقفز ذهن المخاطب بمجرد سماع تلك الأصوات ليستحضر في ذهنه معنى من المعاني، التي لا يستدعيها نطق بأصوات أخرى[٢]، وهنا تساءلوا: كيف يستدعي الصوت المعين عند سماعه وإطلاقه والتلفظ به معنى معينا، فاستبعدوا أن تكون تلك القفزة الذهنية حاصلة من الأصوات أنفسها بمجرد سماعها، لان الصوت بذاته لا يحمل معنى معينا، وإلا لكان الأعجمي قادرا على معرفة الكلام العربي، والعربي قادرا على فهم الكلام الأعجمي بمجرد سماع أصوات الكلمة والكلام[٣]، فأنكروا على الصيمري (ت٢٢٠هـ) قوله بالمناسبة بين الأصوات ومدلولاتها، وأخرجوه عن دائرة القبول العقلي والتسليم المنطقي[٤]، وهناك ذهبوا يفتشون عن سر قفز الذهن بمجرد سماع أصوات معينة إلى حصول معنى معين لا يلتبس بغيره، فاهتدوا إلى طرف ثالث في المعادلة الثنائية (اللفظ

---

[١] ينظر الخصائص- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠: ١/ ٤٨.

[٢] ينظر دلائل الإعجاز- عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م: ٢٦٢ وما بعدها، الخصائص: ١/ ٤٥ وما بعدها.

[٣] المزهر في علوم اللغة وأنواعها- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ)، شرح وضبط وتصحيح: محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية: ١/ ٤٧.

[٤] الإحكام في أصول الأحكام- الآمدي، علي بن أبي علي(ت٦٣١هـ)، القاهرة، دار السعادة، ط١، ١٣٤٥: ١/ ٢٩.

والمعنى)، وهو (الواضع) الذي خصّ اللفظ الفلاني بمعنى من المعاني، بحيث متى أطلق اللفظ فهم منه المعنى بعد العلم بالوضع[١]، فقالوا: إن الألفاظ تدل على المعاني بالوضع، أي لو علم المتكلم باللغة أن لفظا معينا مثل (الفدوكس) موضوع إزاء معنى (الحيوان المفترس) بالاصطلاح والاتفاق بين أهل اللغة، فانه متى سمع ذلك اللفظ حصل في ذهنه ذلك المعنى؛ لاطلاعه على الوضع والاتفاق الاستعمالي بين الناطقين على ذلك المفهوم والرمز الصوتي الدال عليه، فالدلالة اللفظية الوضعية على المعاني لا تعلم ولا تعرف إلا بعد العلم بالوضع، والاطلاع على أن الواضع قد خصّ اللفظ المعين بدلالة معينة دون غيرها، كما في وضع المصطلحات حاليا[٢]، ومن دون الاطلاع والمعرفة بما أراده الواضع من تخصيص اللفظ بالمعنى، تغدو اللفظة المفردة والألفاظ المركبة على هيئات جمل مجرد أصوات وأجراس غير مرتبطة بمضمون، ويفرّق الغزالي بين الوجودين العيني (المادي) والذهني والوجودين اللفظي والكتابي بأن: "الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والاصطلاح"[٣].

وعودا على بدء نقول: انه بعد الاستقراء والجمع بدأ يتحقق الإدراك لدى اللغويين الأوائل بوجود نظام لغوي وانتظام ظاهراتي؛ لتبدأ بعد ذلك عمليات التصنيف والتبويب لتلك المادة المجموعة، لكن التصنيف محتاج إلى منهجية، ونظام ومنطق عقلي يعتمده المصنّف والمبوِّب بقوانين بديهية مستقرة في نفسه مركوزة في جبلّته، فالإنسان منذ طفولته ونعومة أظفاره يصنّف الأشياء التي حوله: إلى كبيرة وصغيرة وطويلة وقصيرة ومضيئة ومظلمة، وكلما تقدمت به السن اكتسب من محيطه وطوّر من أنظمته التصنيفية المزوّد بها بحكم كونه عاقلا مدركا، فيميز بين الخير والشر والنفع والضر وما فيه المصلحة الخاصة والعامة وما ليس فيه شيء من ذلك..، ومن اجل ذلك لا ينبغي لنا بحال أن نستكثر على أولئك اللغويين الأوائل، الذين افنوا أعمارهم بجمع اللغة والتفكر في خصائصها، وأسرار تراكيبها ومفرداتها اهتداءهم إلى تصنيف ما جمعوا من مواد لغوية وتراكيب كلامية[٤]؛ لان المنهج المعتمد عليه في عملية التصنيف ناتج من التأمل في الأشياء، وطبائعها المختلفة وخصائصها الجوهرية والعرَضية، ذلك الأمر الذي غرسه المنهج القرآني الداعي إلى التأمل في الأشياء التي حوله، والنظر

---

[١] التعريفات- السيد الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، لبنان، ١٩٦٩: ٢٧٣.

[٢] شرح الفناري على ايساغوجي- محمد بن حمزة، (ت٨٣٤هـ)، شرح الفناري على الرسالة الأثيرية، استانبول: ٨، حاشية الدسوقي على مختصر السعد- محمد بن احمد بن عرفة (ت ١٢٠٣هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢: ٣/ ٣٠٨.

[٣] معيار العلم- الغزالي محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، مصر، دار المعارف: ٧٦.

[٤] البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر- احمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٦، ١٩٨٨: ٣٤٧ وما بعدها.

للحقائق بعمق وتفحص، والتفكير فيما حوله لإدراك طبائع الأشياء وعملها وأنظمتها وقوانينها، للتوصل إلى حكمة الخلق المنبئة عن حكمة الخالق ودقة صنعه وتكوينه.

هكذا بدأ اللغويون الأوائل يصنّفون المادة المجموعة انطلاقا من فكرة اختمرت في أذهانهم، وتلمسوها من جمعهم وإحصائهم، ألا وهي فكرة (الوضع)[1]، التي أحالوا دلالة الألفاظ على المعاني من دونها، وهي الشيء الكامن خلف دلالة المفردات والتراكيب على المعاني، على اعتبار أن المتكلم لا يستعمل إلا ما يحقق الفهم والإفهام للمخاطبين، باعتبار أنها غاية غايات الخطاب، ولا جل تحقيق تلك الغاية لا بد من مراعاة عقلية المخاطب وظرفه وطبيعته، وموقفه النفسي والاجتماعي ومديات معرفته وتكوينه العلمي، وإلا لزم الخطاب بما لا يفهم، ولا يليق بالمدارك والأذهان، فالفهم والإفهام لا يتحققان في الخطاب من دون وجود صور كلامية متعددة تعبر عن مكنونات الأفكار الإنسانية، أي أن اللغة لكي تكون متكاملة لحد ما لا بد أن تشتمل على عناصر تستوعب ما يجول في الذهن الإنساني من معان وتصورات وأفكار ومشاعر وأحاسيس[2]، وهذه المعاني الإنسانية تختلف في عمومها وخصوصها وتشخصها وعدم تشخصها وتحقيقيها وتأويليها وكليها وجزئيها وتعينها وشيوعها وانحصارها ومعلوميتها وإبهامها...، وما دام أن المعاني الإنسانية التي يحتاج المتكلم للإفصاح عنها باللغة تشمل هذه القضايا وغيرها، فلا بد أن الواضع الذي خصّص الألفاظ بمعانيها قد وضع ألفاظا

---

[1]) من المناسب هنا التفرقة بين (أصل الوضع) الذي درسه وحدّده اللغويون القدامى وحقّق مفهومه الدكتور (تمام حسان) و(علم الوضع) المدروس أثره في التبويب النحوي هنا، ذاك أن أصل الوضع يعني استخلاص نموذج أو حالة تجريدية لكي تكون معيارا يحتكم إليها في تحديد مختلف التغييرات الحاصلة على مستوى الصوت والكلمة والجملة وأسباب حصولها، أي وضع المعيار الأصلي وبيان درجات الانحراف عنه، وأما (علم الوضع) فهو يهتم بدراسة جميع أوضاع اللغة مفردات ومركبات وبيان كيفيات الوضع اللغوية سواء كانت وفق المعيار المجرد أو منحرفة عنه، فهو يبحث عن العلاقة بين الألفاظ اللغوية ومعانيها التي تدل عليها، وعندما يهتم بأصل الوضع أيضا فلأنه يبين أصل المعنى الذي وضع له اللفظ أو الألفاظ وبيان درجات الانحراف عن ذلك المعنى الأصلي، والحاصل أن أصل الوضع شامل للدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية؛ لأنه معيار علمي يحدد النموذج المجرّد لمعرفة التغيرات وأسبابها وأنواعها، بخلاف علم الوضع المختص بدراسة العلاقات بين الألفاظ ومعانيها، فهو لذلك يستحق أن يقال عنه: انه علم الدلالة عند العرب، ويفيد من نظرية (أصل الوضع)؛ لأنه علم كالنحو والصرف والصوت محتاج إلى بيان الحالة الأصلية النموذجية الافتراضية لمعاني الألفاظ وبيان درجات الخروج عنها، ينظر الأصول- تمام حسان: ١١٤- ١٦١.

[2]) ينظر المحصول في علوم أصول الفقه- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، السعودية، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩م: ١/ ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٧.

دالة على ذلك، فهناك ألفاظ مبهمة وألفاظ معلومة، وألفاظ منحصرة وألفاظ شائعة، وألفاظ متعينة وألفاظ ذات دلالة جزئية، وألفاظ ذات دلالة كلية، وألفاظ مجازية وألفاظ حقيقية، وألفاظ غير متشخصة مدلولاتها وألفاظ متشخصة المدلول، وألفاظ خاصة وألفاظ عامة....الخ.

وبعد انتشار هذه الفكرة في الدرس اللغوي العربي أصالة، بدأت التأليفات المختلفة لجمع أطراف الموضوع وقضاياه ومسائله وأفكاره من النصوص التي ظهر فيها عند اللغويين، أو استنبطوها من التصانيف والتبويبات المتعددة للمادة اللغوية المجموعة، فقد تساءل هؤلاء الواضعون لهذا العلم عن أسرار التفرقة بين أصناف الكلمات؟، وكيف توزّعت إلى ثلاث فئات ضخمة هي: الأسماء والأفعال والحروف؟، وأرادوا من خلال هذا التساؤل معرفة أسس التصنيف وقواعده التي كانت تدور في أذهانهم، فوجدوا أن (فكرة الوضع اللغوية) التي قام الواضع[1] فيها بتخصيص ألفاظ معينة؛ لكي تكون فيما اصطلح عليه بعد (أسماء) وألفاظ أخرى (أفعالا)..(وحروفا)، كما توقفوا عند أسرار تقسيم ما اصطلح عليه بـــ(المعارف)، وتساءلوا أيضا عن الأسباب التي جعلت مباحث الأعلام والإشارات والضمائر والموصولات... تسمى معارف، وما الأفكار التي دارت في أذهان النحويين، وهم يجعلون بعضا من الأسماء (نكرات) وبعضا آخر (معارف)[2]، فاجتمعت لديهم من النصوص الصريحة، والأفكار الضمنية المستنبطة من عمليات التصنيف والتبويب، والتفرقة بين المباحث مادة علمية لها (موضوع وغاية واصطلاحات ومسائل)، سوّغت لهم أن يطلقوا عليها (علم الوضع)؛ لان المادة المعروضة متكوّنة من أصول وقواعد، يعرف بها أوضاع اللغة وكيفية ارتباط اللفظ بالمعنى، وأنواع الألفاظ المتداولة في اللسان العربي لاختلاف المعاني وتنوعها التي خصّ بها وارتبط بسببها بها، وهذه خواص المادة العلمية وسماتها المشهورة، فبدأ التأليف المنظم في هذا العلم على يدي القاضي عبد الرحمن الإيجي (ت٧٥٦هـــ)، وهذه المحاولة أقدم محاولة تاليفية تحمل اسم هذا العلم، وتتحدث بشكل صريح عن مصطلحاته وقضاياه ومسائله بلغة مختصرة ومكثفة وموجزة إيجازا شديدا، ولذا عكف العلماء من بعده على شرح رموز كلامه، وإشارات عباراته وبيان مضامين ألغازه ونكته وفوائده، فتكثّرت المادة العلمية وتوسّعت بشكل ظاهر، واستمرت التأليفات والتدوينات في هذا العلم الذي لا تزال الكثير من

---

[1]) اختلف العلماء في تحديد واضع اللغة، فمن قائل بالوحي ومن قائل بالاصطلاح، ولا نريد التوغل في هـــذا الموضوع، وإنما نوضح أن الواضع أيا كان، فلا بدّ من وجود توافق اجتماعي من قبل النـــاطقين العقـــلاء على رموز صوتية مقابل دلالات معنوية، ذلك التوافق سمح لنا بإطلاق مصطلح (الوضع والواضع) فـــي أثناء صفحات هذا البحث.

[2]) ينظر الإيضاح في علل النحو- أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـــــ)، تحقيـــق: د. مـــازن المبـــارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م: ٤٢ وما بعدها، البحث النحوي عند الأصوليين- مصطفى جمال الـــدين، دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٥هـــ: ٦١- ٦٤، ٧٠- ٧٢.

كتبه وتصانيفه مخطوطات في خزائن المكتبات العربية والأجنبية، تحتاج لمن ينفض عنها غبار الزمن والقرون المتطاولة[1]، ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن ظهور التأليف والتدوين لمباحث هذا العلم وقضاياه في القرن الثامن الهجري لا يدلّ على عدم انتباه اللغويين العرب إلى مسائله ومشكلاته، ومحاولات حلها ومناقشتها، لان التنظير في مؤلف مستقل دليل وجود المسائل المبحوثة وتناثر تطبيقاتها في كتب المتقدمين، وحال علم الوضع في ذلك كحال علم أصول النحو الذي تأخر التأليف والتدوين فيه زمانا إلا أن تلك الأصول كانت قائمة في أذهان النحويين وتطبيقاتهم المختلفة، ومنتشرة في مؤلفاتهم من دون وضعها في مكان خاص بها، يناقشها ويعالجها على أنها مسائل علمية مستقلة.

ولما كانت مباحث هذا العلم تتعلّق باللفظ ودلالته على المعنى، سواء كان اللفظ مفردا أم مركبا، وسواء كان المعنى واحدا أم متعددا، كليا أم جزئيا، خاصا أم عاما، مطلقا أم مقيدا، معلوما أم مبهما...، فمن الطبيعي أن تتكثر مسائل هذا العلم؛ لأنها تبحث اللغة بجميع أشكالها وأصنافها، فكل لفظة لغوية ورمز صوتي مختص بمعنى مفيد هي موضوع من موضوعات هذا العلم وقضية من قضاياه، ولقد حاول الإيجي والمصنفون الذين تلوه تحديد مباحث هذا العلم من خلال مجموعة من التقسيمات التي تنضوي تحتها آلاف الألفاظ والكلمات والتراكيب؛ فإن قالوا: المعنى الموضوع له اللفظ إما معين أو غير معين، دخلت في القسمين سائر ألفاظ المعارف والنكرات، وان قالوا: المعنى الموضوع له اللفظ إما واحد أو متعدد دخلت الألفاظ الحقيقية بأنواعها الكثيرة جدا والألفاظ المشتركة...([2]).

---

[1]) ينظر الآثار الخطية في المكتبة القادرية– عماد عبد السلام رؤوف، بغداد (مطبعة المعارف)، ١٩٧٨م: ٣/ ٢٠٩– ٢١٠، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٧٤: ٣/ ٢٠٧، فهرس المكتبة الأزهرية، مصر، ١٩٤٨: ٤/ ٥٥، وغيرها كثير.

[2]) اعتقد الدكتور الفاضل الحربي أن علم الوضع يمثّل حلقة الوصل بين علوم اللغة والمنطق والفلسفة وأصول الفقه، كما أنه يمثل أساسا قويا لما يطلق عليه في العصر الحديث اسم (المصطلحية أو علم المصطلح)، مع انه ينقل عن الشريف الجرجاني والاسنوي (ت ٧٧٢هـ) وطاش كبري زادة (ت ٦٩٨هـ) وغيرهم أن الوضع: علم باحث عن تخصيص اللفظ بالمعنى بحيث إذا علم الأول علم الثاني أو فهم منه، وتقسيم الوضع إلى الشخصي والنوعي والعام والخاص وبيان حال وضع الذوات والهيئات إلى غير ذلك من الأحوال، وهذا المفهوم المتفق عليه بين العلماء لا يرتبط بصلة واضحة بعلم المصطلح، وإنما يرتبط في الحقيقة بما تحدث عنه في الفصل الثاني من دراسته للعلاقة بين الوضع وعلم الدلالة، فكان ينبغي أن يذكر أن (علم الوضع) هو نواة النظرية الدلالية عند اللغويين العرب، ومنها يستقون تقسيماتهم للمعنى وأنوعه وصوره ومباحثه، ينظر: علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة– د. عبد الرزاق احمد محمود الحربي، بغداد، ديوان الوقف السني، سلسلة إحياء التراث الإسلامي(٨)، ٢٠٠٦م: ٤، ١٤، ١٧، ١٩، ٩١، ١١٣.

إن مهمة علم الوضع تقسيم صور الكلام والألفاظ، والفصل المنهجي بين الألفاظ المتشابهة المؤدية نتيجة التسرّع في فهم المعنى الموضوع له اللفظ إلى الحكم بالتساوي والتماثل، ولذا وجدوا لزاما عليهم بيان سر اختلاف بعض (الظروف الملازمة للإضافة) المحتاجة لفهم معانيها إلى المضاف إليه، أي أن معناها لا يكمل إلا في غيرها، فتساءلوا عن سر جعلها (ظروفا) أي أسماء مع أن لها شبها قويا بالحروف، في احتياج تحقق معناها إلى ضميمة توصل به وترتبط معه[١]، كما تحدّثوا عن أسباب تصنيف الضمائر والإشارات والموصولات على أنها معارف دالة على معنى معين، مع أنها ألفاظ تدل في ظاهرها على كل من يصلح أن يكون متكلما أو مخاطبا أو غائبا، أو مشارا إليه... وهذه خصائص الأسماء النكرات... وهكذا اختصّ علم الوضع بدراسة أنواع الألفاظ في اللسان العربي بتحديد أنواع الألفاظ والمعاني، التي تبدو في ظاهرها كونها منتمية إلى أساس واحد أو معنى متحد، فهذا الفصل المنهجي مستلهم من تصنيفات اللغويين والنحويين والبلاغيين للكلام، ذلك التصنيف المعتمد أصلا على مبادئ هذا العلم ومباحثه قبل تدوينه والتصنيف فيه؛ لأنه يمثل المعيار والفرضية العلمية التي ينطلق منها الدارس والباحث لدراسة الظاهرة التي أمامه، فهو يقول مثلا: إن الأصل في الاسم وضعا أن يكون على ثلاثة أحرف؛ لينطلق من هذه الفرضية لإثبات أن ما جاء على اقل من ذلك مشتمل على حروف محذوفة، ويقوم من خلال الوسائل اللغوية التي يدرسها بتقدير تلك المحذوفات؛ ليعود بعد ذلك مثبتا صحة فرضيته، ومعياره المعتمد في الدرس والبحث، أو يقول مثلا: إن الأصل في الحرف أن يكون موضوعا على حرف واحد أو حرفين؛ لينطلق من هذا المعيار والفرضية الرياضية لإثبات أن ما جاء من الأسماء على ذلك الوضع خارج عن أصله؛ ولذا استحق حكما لازما للحروف وهو البناء كالمضمرات؛ ليعود من ذلك مثبتا صحة فرضيته القائلة بان الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل أن تكون موضوعة على ثلاثة أحرف، فان خرجت عن ذلك الأصل خرجت عن الحكم اللازم لها، ودخلت في حكم ما أشبهته وجرت عليه[٢].

إن علم الوضع يدرس كل هذه الصور الكلامية ويصنّفها ويحددها، ويعطي للألفاظ ملامحها وخصائصها الوضعية، ويترك خصائصها الاستعمالية للعلوم المعنية بالظاهرة

---

[١] حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية في علم الوضع- محمد المالكي، مصر، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٢٢: ٨٦.

[٢] البهجة المرضية- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. زين كامل الخويسكي، مصر، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠: ٢٦.

اللغوية، ويدرس الفواصل المنهجية بين الألفاظ التي يتصور لأول وهلة أنها منتمية إلى اصل تصنيفي واحد أو تابعة لموضوع متحد، ليكشف بهذا الفصل عن حكمة الواضع وتنزيهه عن العبثية والاعتباطية[١]، معتقدين أن الدرس اللغوي لا يمكن أن يكون وصفيا محضا، فترد الألفاظ والتراكيب في ضوء المنهج الوصفي وكأنها غير مبنية على أساس متين محكم، فتعامل الأسماء معاملة الحروف وتعامل الأفعال معاملة الأسماء، وتخرج بعض المعارف لتدخل في ساحة النكرات، وتلتبس الصفات المشتقات بالأسماء المحضة لمجرد مراقبة الاستعمال الفعلي للغة والتجلي الظاهري لها[٢]، في حين يعتقد الدرس العربي أن الواضع قد بنى النظام الرمزي اللغوي وربطه بالمعنى ربطا دقيقا معتمدا في وضعه على إرشادات العقل السليم، والتفكير المنطقي المناسب للإنسان المزوّد بنظام يراعي قوانين المناسبة والمجانسة، والتفريق بين الأشياء ودفع الالتباس بين الرموز... ، ومجرد تداخل الرموز الصوتية والألفاظ والتراكيب نتيجة الاستعمال لا يلغي الفصل الذي راعاه الواضع، وانحرف به المستعمل انحرافا يخدم غرضه ومقصده الكلامي، إلا أن المعيار كامن للحالة الأصلية، والأمور الطارئة لا اعتداد بها نتيجة الموقف الاجتماعي الخاص، ومثال ذلك (زيد) علَما على شخص معين، يصنف في النحو على انه من المعارف، وموضوع إزاء شخص معين بملامحه ومواصفاته وسماته، بحيث متى أطلق على جمهرة من الناس هو بينهم لم يلتفت إلا هو، ولكن لو افترضنا وجود أكثر من شخص في تلك الجمهرة يحملون الاسم نفسه، فهل نقول: انه نكرة؛ لأنه شاع بين أشخاص كثيرين، فالاستعمال الفعلي للغة لا يعوّل عليه فقط، لأنه يحمل تشويها للعلم الذي من ابسط سماته الانضباطية في منهجه وتقسيماته وتحديداته، والمنهج الوصفي الذي يطلب منا الاكتفاء به في الدرس اللغوي المعاصر يؤدي إلى عدم تصور نظام موحد للغة، ويحيل قوانينها إلى مباحث مائعة لا يمكن الوقوف على حقائقها الأصلية، ومعرفة درجات الانحراف عن المعيار والفرضية التي انطلق منها البحث العلمي عند العرب عموما واللغوي منها خصوصا، والحق أن (زيد) معرفة أيضا؛ لكن ذلك الاشتباه والشيوع طارئ بسبب الموقف الاجتماعي الخاص، لان الواضع لما وضع هذا اللفظ علَما حدّد استعماله إزاء شخص محدد

---

[١] المزهر في علوم اللغة وأنواعها- السيوطي:١/ ٤٨.

[٢] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء – د. محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩: ١٨١ وما بعدها، دراسات نقدية في النحو العربي- عبد الرحمن أيوب، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٥٧: ٧١، نحو التيسير- احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٩٨٤: ١٢٥، في النحو العربي نقد وتوجيه- مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦: ٧٣.

تحديدا دقيقا، والشيوع مرحلة لاحقة لذلك كله، فلا نخرجه من ساحة المعارف لمجرد حصول الاشتباه وطروء موقف اجتماعي خاص، وتلك سمة العلم المنظم ذي المنهج المحكم المتبع في كل العلوم التطبيقية وغيرها، حيث ينطلقون من افتراضات ومعايير يحاولون من خلال الدرس إثباتها والتحقق منها ومن صحتها.

ولا أريد الإطالة أكثر من ذلك في هذا البحث الموجز، لكنها أمور ضرورية حاولنا قدر المستطاع توضيحها؛ لتكون مدخلا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في هذه الدراسة المختصة بالتبويب النحوي ومرجعيته الوضعية.

علم الوضع والتبويب النحوي- المعارف أنموذجا:

لما كان علم الوضع يتناول ألفاظ اللغة كلها مفردها ومركبها، والدرس النحوي يعنى بالتراكيب الصحيحة قواعديا، وكيفية تكوينها من مفردات وصيغ لغوية تتوافر على شروط معينة؛ ليتم بها التركيب النحوي الصحيح، وتجتنب بمعرفتها التراكيب الفاسدة التي لم تتوافر في مفرداتها شروط الصحة والقبول الوضعي، وكانت التراكيب العربية موضوعة أيضا، لكن وضعها يختلف عن وضع طائفة من المفردات (الصرفية)، إذ المفردات موضوعة وضعا شخصيا، أي أن الواضع عمد إلى كل لفظة بشخصها ورموزها، ولاحظ تشكيلتها الصوتية بخصوصها، وخصّها بمعنى ما، فهذا الوضع شخصي كوضع الأعلام والمصادر والنكرات وأسماء الأجناس والمعارف... وأما الوضع النوعي فالمقصود به أن الواضع للكلام لم يضع كل تركيب من تراكيب اللغة، أي كل جملة فعلية متصورة أو جملة اسمية متخيلة[1]، وإنما وضع الواضع تركيب الجملة الفعلية، وخصّه باجتماع فعل وفاعل، ووضع تركيب الاسمية وخصّه بالمبتدأ والخبر، والمستعمل للغة سمع بعضا من هذه التراكيب؛ لاستحالة سماعه كل صور التأليف المتخيلة خلال سني حياته وتجاربه ومواقفه الاجتماعية المختلفة، لكنه يقيس ما لم يسمعه على ما سمعه من تراكيب بملكة القياس اللغوية التي يمتلكها الإنسان المتكلم المفكر، ومن هنا نفهم تجويز اللغويين القياس في بعض صور اللغة دون بعض، فأجازوا القياس على الموضوع بالوضع النوعي، وقرّروا: أن كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، في حين لم يجوّزوا القياس على المفردات غير الخاضعة للقياس، وهنا نميّز بين نوعين من المفردات أو الصيغ، فهناك مفردات قياسية ومفردات غير قياسية، فالمشتقات من الأفعال كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة وأسماء التفضيل وأسماء الآلة والزمان

[1]) كشاف اصطلاحات الفنون- التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تصحيح: محمد وجيه وعبد الحق وغلام قادر، كلكتا ، ١٣٦٢هـ: ٢/ ١٤٨٣، علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة: ١١٣- ١١٦.

والمكان.. الخاضعة لقوانين الاشتقاق وقواعده يجوز القياس فيها؛ لأنها ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي، بأن تصوّر واضع اللغة أن كل ما اشتق من الفعل على وزن فاعل فهو دال على حدث وصاحب الحدث.. وهكذا، أما المفردات غير القياسية التي لا تخضع لقوانين الاشتقاق وتسمى الألفاظ السماعية، فلا يمكن القياس عليها، بأن يرتجل المتكلم لفظا لم تنطق به العرب، بل يكتفى فيها بالسماع، وعنه عبّر الأصوليون أن اللغة لا تثبت قياسا[١]؛ لان القياس عليها يؤدي إلى موت اللغة، والإعلان بمرور الزمن عن ميلاد لغة جديدة، وهذا ما وقف اللغويون ضده من ألفاظ التعريب في عصر المولدين؛ لعوامل وأسباب عديدة لا يرضاها منهجهم المعياري في دراسة اللغة، التي اعتمدوها لفهم الخطاب الإلهي والنص التشريعي، خوفا من حدوث دلالات جديدة وألفاظ مستحدثة؛ نتيجة الإيغال في التعريب والترجمة[٢] مما يؤدي إلى وقوع فجوة بين لغة النص التشريعي واللغة الرسمية المستحدثة، فقصروا القبول بالمعرّب على عصور الاستشهاد دون غيرها، وخصّوا ذلك بالسماع الذي لا يجوز القياس عليه، وكذلك لا يجوز القياس في سائر الألفاظ السماعية غير الخاضعة للاشتقاق، كما في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأعلام وأسماء الأجناس... بتوليد ألفاظ جديدة لم تنطق بها العرب (المجتمع اللغوي) الذي نشأت فيه اللغة موضوعة الدرس، فهذا النوع من التوليد والارتجال مرفوض في اللغة[٣]؛ لأنه يؤدي إلى تبديلها واختراع رموز صوتية جديدة بمعان ودلالات جديدة، لم يعرفها المجتمع اللغوي الذي تدرس لغته للوقوف على أسرارها، وخصائصها والأفكار الكامنة خلفها؛ لتكون معيارا وقانونا لغويا يسير عليه المتحدث العربي ويتمثل به، فيقيس في موضع القياس، ويعرض صفحا عن المواضع التي لا يجوز القياس فيها.

---

[١] ينظر الخصائص- ابن جني: ١/ ١٢٥، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت- الأنصاري ، عبد العلي محمد بن نظام الدين (ت ١١٨٠هـ)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط١، ١٣٢٢: ١/ ١٨٦، المستصفى- الغزالي: ١/ ٣٢٤، بل رأى الأصوليون: أن القياس على كلام العرب إنما عرف عن أصحاب اللغة لا بمحض القياس، وكل ما ليس على قياس التصريف الذي عرف منهم بالتوقيف فلا سبيل إلى إثباته ووصفه بالقياس.

[٢] التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة- محمد حسن عبد العزيز، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٠: ٩٧- ١٠٤.

[٣] يورد ابن جني تساؤلا طرحه أبو علي على قول أبي عثمان: لو شاء شاعر... أن يبني بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز له وكان من كلام العرب نحو ضربب زيد عمرا... فقال له أبو علي: افترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذن من كلامهم، ينظر الخصائص: ١/ ٣٥٩- ٣٦٠، فدل على أن القياس على كلامهم جائز بخلاف الارتجال المبني على غير قياس باستحداث ألفاظ غير مقيسة وإكسابها معاني غير موضوعة.

بعد كل هذه المقدمات الضرورية التي حاولنا قدر الإمكان لملمة أطرافها، واختصار عرضها، وعدم التوغل فيما تفتحه من أبواب لا تزال موصدة في سماء درسنا اللغوي العربي التراثي الضخم، نعود إلى بيان مرجعية علم الوضع في التبويب النحوي للمعارف، إيمانا منا وقناعة من القارئ الذي يشاركنا هذا العرض الذي خطوناه بتأن وتدرج، استحالة بحث المرجعية المذكورة الملحوظة في جميع الأبواب النحوية؛ لاحتياج ذلك إلى مؤلف مستقل، وليس إلى عجالة بحثية مثل هذه الدراسة، إلا أنها تفتح بابا أمام الدارسين للوقوف على المنهجية العلمية التي راعاها اللغويون العرب، والنحاة في تبوياتهم وتصنيفاتهم للمادة المجموعة وكيفية عرضها في المؤلفات والمدونات النحوية.

لقد قسّم أوائل النحاة الأسماء إلى نوعين (معارف ونكرات) منطلقين في ذلك التقسيم من علاقة الرمز الصوتي (الاسم) الذي وضعه الواضع بالمعنى، وافترضوا أن الواضع كما يريد من مفردات كلامه إيصال معنى معين مخصوص متشخّص محدّد لا يحتمل غيره، ولا يتناول ما أشبهه، فتكون دلالة الرمز الصوتي على المعنى دلالة متعينة لا تشتبه تلك الدلالة بغيرها، بل تكون علاقتها مع غيرها علاقة تقاطع وانفصال، كما افترضوا أن الواضع للكلام يريد من بعض آخر من مفرداته ورموزه الصوتية المنبئة عن معانيها التي خصّها بها عدم التعيُّن والتشخّص والانحصار، أي أن الرمز الصوتي يحمل معنى ، لكن هذا المعنى غير متعيّن ولا متشخّص ولا منحصر فيما يطلق عليه ويستعمل فيه[1]، إذن كانت انطلاقة تقسيم الأسماء إلى معارف ونكرات معتمدة على (المعنى) الذي وضع الرمز الصوتي بإزائه، والمعنى المرتبط برمزه قام الواضع بتحديده وتشكيله، ففكرة (الوضع) هي التي قدّمت للنحويين تقسيم الأسماء إلى: معارف ونكرات، بأن المتكلم يحتاج في خطابه لكلا النوعين لإتمام سلسلته الكلامية، فالمعاني الإنسانية التي فكّر الواضع فيها متنوعة بين التعيُّن وعدمه[2]، وذلك الأمر مرتبط بالفكر الإنساني الذي تتعيّن الأشياء عنده وتتشخّص بذواتها، بحيث إن الفكر لا يجوّز شيوعها وانتشارها، فالتفكر بذات شخص من الأشخاص وحقيقته وهويته يحصر ذلك المعنى في ذات واحدة معينة، بحيث لا تلتبس بغيرها ولا يجوّز الفكر انطلاقها وإطلاقها على غيره، لأنها صورة مطابقة لواقع مخصوص وذات مخصوصة، فهي صورة جزئية منحصرة، في حين أن الفكر الإنساني يتصوّر معاني غير منحصرة في ذات واحدة، بل ذلك المعنى المتصوّر في الذهن الإنساني كما يطلق على ذات ما، يطلق على غيرها من الذوات من نفس النوع والأصل، فذلك المعنى لعدم تعينه وتشخّصه محتمل لغيره، فالذهن الإنساني عندما يستحضر مفهوم (أوراق بين جلدين) مثلا، فانه لا يكون المفهوم عند تصوره في الذهن منحصرا في

---

[1]) المعجب في علم النحو– رؤوف جمال الدين، إيران، قم: ١٨– ١٩.

[2]) معيار العلم– الغزالي: ٧٣.

ذات واحدة، بل يجوّز العقل صدق هذا المفهوم على ذوات كثيرة، فالمعنى شائع في كل ما اتصف وتحقق فيه ذلك المفهوم، ولا ينحصر التفكر والتأمل في مواصفات معينة.

نستنتج من هذا أن الواضع لما وجد المعاني والتصورات الحاصلة في الفكر الإنساني تنقسم إلى متعيّنة منحصرة مخصوصة، وغير متعيّنة وشائعة المفهوم بحيث يجوّز التصور تعدد ذواتها وتكثّرها[١]، وضع رموزا صوتية لكلا القسمين؛ حتى يكون اللسان دليلا على القلب والعقل، أي أن الواضع خصّ مجموعة من الرموز الصوتية بالمعاني الذهنية المتعيّنة والمتشخّصة والمنحصرة؛ ليستعملها المتكلم فيما وضعت له وانحصرت فيه، لاستكمال حاجياته التعبيرية عن معانيه وأفكاره عندما يريد الإخبار والحديث عن شيء معيّن منحصر، وكذلك خصّ الواضع مجموعة من الرموز الصوتية بالمعاني الذهنية التي عندما ترد على الفكر، وتحصل في التصور تكون مفاهيمها شائعة محتملة لان تطلق على أكثر من ذات واحدة؛ ليستعمل المتكلم تلك الرموز الصوتية عندما يريد الحديث والإخبار عن معنى واحد غير متعين ولا منحصر في ذات واحدة عقلا، وعندما تعقّل النحوي الكلام المجموع والرموز الصوتية المستقرأة من كلام العرب، سمّى واجترح إزاء الحالة الأولى مصطلح (المعارف) وإزاء الحالة الثانية مصطلح (النكرات)[٢]، ولو لم يدر في خلد النحوي هذا التفكير بمنهجية الوضع وطبيعته لما اهتدى من مجرّد ملاحظة أشكال الرموز الصوتية إلى هذا التقسيم، فالرمز الصوتي المتشكل بهيئة (الأعلام وأسماء الإشارة والضمائر والموصولات وأسماء الأجناس) لا يعطي النحوي ولا يقدم له ذلك التقسيم المتوغل داخل المعاني، الكامن خلف الهيئات الرمزية للأصوات اللغوية، لان تلك الهيئات مجرد أصوات مسموعة، لكن التفكّر بمعانيها ودلالاتها الذي يجرّنا – رضينا أم أبينا – إلى المعاني الحاصلة في الفكر، المنقسمة بدورها إلى متعيّنة وغير متعيّنة.

وهكذا قسّم النحويون الأسماء على نوعين: معارف ونكرات، منطلقين في ذلك التقسيم من فكرة (الوضع) اللغوية، وليس الاستعمال الفعلي للغة على صعيد الواقع، أو مراعاة الوقائع الخارجية للأشياء الموجودات، ولذا نجدهم عندما يعرّفون (النكرة) بأنها: ما شاع في جنس موجود أو مقدّر[٣]، يفسّرون ذلك الشيوع للمعنى المتصوّر في الذهن بأنه الشيوع الذي يجوّزه

---

[١] شرح المنار في الأصول– ابن الملك، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز (ت ٨٠١هـ)، القاهرة، دار المعارف، ١٣١٥: ٦٦.

[٢] شرح قطر الندى وبل الصدى– ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحـ وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ، ط١١ ، ١٩٦٣: ٩٣– ٩٤.

[٣] م. ن: ٩٣.

العقل ويحتمله سواء وجد بالفعل ذلك الشيوع، وتحقق عند الاستعمال الفعلي للغة كما في مفهوم (أوراق ذات جلدين)، فان هذا المفهوم المتصوّر في الذهن لعمومه وعدم تعينه شائع، ومحتمل للكثرة متقاطع مع الانحصار والتشخّص، فلمّا وضع الواضع إزاء هذا المفهوم الرمز الصوتي (كتاب) واصطلح عليه، صار كلما أطلق هذا اللفظ دلّ على ذلك المفهوم المتصوّر، فان الاستعمال الفعلي للغة يحقق ذلك الشيوع المتصوّر في الذهن والحاصل في الفكر، فلفظ (كتاب) شائع بالنظر إلى معناه في أشكال وأنواع عديدة من التمظهرات لهذا المفهوم على الصعيد الواقعي؛ إذ يتحقق ذلك المفهوم في كتاب زيد وكتاب عمرو وكتاب الفقه وكتاب النحو... وقد يكون الشيوع الذي يجوّزه العقل ويحتمله لم يوجد على الصعيد الاستعمالي للغة، ولم يتحقق مفهومه إلا في فرد واحد، نظرا لكون الذات الحاصلة في الواقع واحدة.

وذلك واقع في مفهوم (كوكب نهاري ينسخ ظهوره وجود الليل)، فان هذا المفهوم الذي يرد على الفكر ويتصوّر في الذهن الإنساني يجوّز العقل تكثّره وتعدده بالنظر إلى مفهومه فقط، وعندما أراد الواضع وضع الرمز الصوتي الدال عليه، بحيث متى أطلق هذا اللفظ لم يرد في الذهن إلا ذلك المفهوم المتصوّر، فوضع بإزائه لفظ (شمس) فصار مصطلحا وضعيا وحقيقة لغوية توافق عليها الواضعون[1]، ليستعملها المتكلم عندما يريد الحديث عن ذلك المفهوم المتصوّر، لكن هذا المفهوم على صعيد الاستعمال الفعلي للغة منحصر في ذات واحدة؛ إذ لا نرى في عالمنا شموسا كثيرة، وكواكب نهارية متعددة حتى يشيع هذا المفهوم فيها، ومع ذلك فقد حكم النحويون على لفظ (شمس) المنحصر استعماله في فرد واحد، بأنه (نكرة) لفظا ومعنى كلفظ (كتاب) لا يختلف عنه في شيء، إلا في كون الشيوع في لفظ (كتاب) شيوعا في ذوات متعددة عقلا ويؤيده الواقع اللغوي، وكون الشيوع في لفظ (شمس) شيوعا في التصور الذهني المجوّز تحقق مفهومه في ذوات متعددة، وان انحصر واقعا في ذات واحدة، وقد أجاب الغزالي عن هذا المشكل بالقول: "إن هذا كلي؛ لأنا لسنا نشترط أن يكون الداخل تحته موجودا بالفعل، بل يجوز أن يكون موجودا بالقوة والإمكان، ولو قدّر وجوده لكان داخلا فيه لا محالة، وهو قبل الوجود داخل بالقوة، لا كاسم (زيد) فانه يمتنع وقوع الشركة فيه بالفعل والقوة جميعا"[2].

من هنا نستنتج أمرا بالغ الخطورة يؤكد اعتماد النحوي على آلية الوضع، وما تصوّره الواضع من معان وخصّها برموز وألفاظ منبئة عنها، وإلا لو كان النحوي منطلقا في تقسيمه

---

[1]) بيّن الآمدي الحقيقة اللغوية وكيفية انتقال اللفظ منها إلى معنى مجازي أو حقيقة عرفية عامة أو خاصة، ينظر الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٢١.

[2]) معيار العلم- الغزالي: ٧٤.

الأسماء إلى: نكرات ومعارف، من كون الذات التي يطلق عليها الرمز الصوتي متكثر الأفراد في الواقع أو أحادي الوقوع في عالم الحواس، لكان قد جعل رموزا مثل (شمس وقمر) في كونها دالة على ذات واحدة على صعيد الواقع والاستعمال الفعلي للغة من جنس (المعارف)، وبذلك يقع في إشكاليات ضخمة معروفة على صعيد التركيب الكلامي، الذي يعامل (كتاب وشمس وقمر) معاملة واحدة، من كونهما لا يجوز الابتداء بهما وعدم صحة مجيء الحال منهما، وفي ذلك تأييد لنكارتهما، ولكون واضعي اللغة والمتفقين على تحديد رموزها إزاء معانيها كانوا يتعقّلون تلك المباحث ويفرّقون بينها كما يفرّق الناطق الأصلي للغة فيها.

لم يكن تقسيم الأسماء إلى معارف ونكرات يلحظ الواقع الفعلي والاستعمالي للغة فحسب، باعتبار أن مفهوم رمز (كتاب) متحقق في ذوات كثيرة، ومفهوم رمز (شمس) متحقق في ذات واحدة واقعا، وإنما كان يلحظ اصل الوضع قبل انحرافه، أو حصول القسر في انحرافه نتيجة عدم تأييد الواقع الفعلي، والموقف الاجتماعي لما يتصوّره الفكر ويجوزه العقل، فالشيوع وعدم التعيُّن للنكرات كامن فيما يتصوره العقل ويجوّزه من تكثّر غير مرتبط بوجوده الخارجي، وهذه النظرة المعيارية والفرضية القائمة على فكرة الوضع، يؤيدها التركيب اللغوي الذي يستعمل هذه الكلمات الشائعة بهذا المفهوم في مواطن النكرات فقط، ولا يستعملها في مواطن المعارف.

هكذا وضع النحاة الفرضية واثبتوا صدقها وواقعيتها وقبولها العقلي، وأيدوها بالاستعمال الفعلي للغة من خلال خواص التراكيب، التي لا تجوّز الابتداء بالنكرات أو صحة مجيء الحال منها[1]، وهنا نتوقف عند الفرق بين مفهوم ذات متشخّصة متعيّنة في الذهن مثل (الذات الإنسانية المتشخّصة) بمواصفات معينة، والتي أطلق عليها الواضع الرمز الصوتي (زيد) مثلا، فان هذا المفهوم عندما يتصور في الذهن ويتعقّل في الفكر وترد صورته عند العقل؛ فان الذهن يحكم بأنه مفهوم غير منتشر أفراده وغير شائع مفهومه، ويدلّ على ذلك تعقّلنا لأسماء أصدقائنا وزملائنا؛ فانه بمجرّد أن نتصور مفاهيمهم فإننا نتصوّر ذاتا واحدة متعيّنة في الذهن لا يجوّز العقل عند تصوّرها إمكان شيوعها وانتشارها في غيرها، ولذا يكون هذا المفهوم متشخّصا في الذهن، والرمز الصوتي الدال عليه يكون من (المعارف)، فالفرق بين مفهوم (زيد) مثلا ومفهوم (شمس)، هو أن المفهوم الأول لو تصوّر في الذهن فان العقل يحكم بصدقه على ذات واحدة، سواء وجد في الواقع أم لا، في حين أن المتصور لمفهوم (كوكب نهاري...) يجوّز العقل صدقه على أكثر من واحد بغض النظر عن الواقع أو ملاحظة الوقائع؛ لأنه

[1]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط١٥، ١٩٧٢: ١/ ١٢٧.

مفهوم كلي شائع غير منحصر في الذهن في فرد واحد، بل الانحصار في الفرد الواحد كان بملاحظة الوقائع والواقع.

نعود بعد هذا للقول: إن اتحاد الذات وتكثرها في مفهوم المعرفة والنكرة ليس راجعا إلى الواقع الخارجي، وإنما راجع إلى حصر الذهن ذلك المفهوم في فرد واحد أو في أفراد متعددة، فالذهن إن حكم بعد تصوّر المفهوم بانحصاره في فرد واحد فهو (المعرفة)، وان حكم الذهن بعدم الانحصار في ذات واحدة، بل جوّز صدقها على كثيرين سواء تحقق ذلك في الواقع أم لا فهو (النكرة)، وعندما انطلق النحويون في تقسيمهم للأسماء حسب هذا التصور والإدراك للمعاني، وافترضوا ذلك عادوا من بعده مثبتين صحة فرضيتهم، ومراعاة المتكلم لما افترضوه وصاغوه من مباحث وأنظار، راعاها الواضع عند الإطلاق.

ولو أردنا مناقشة هذه التصورات لوجدنا الفكر النحوي العربي ذا المنهج المعياري أسلم وأحكم من المنهج الوصفي الذي ينخدع النحوي فيه بالاستعمال الفعلي للغة، فيصوغ نتيجة لذلك قواعد دون أساس نظري محكم متين، ولا يقدر أن ينطلق من مرحلة الوصف إلى استكناه النظام، الذي كان يحكم عملية وضع الألفاظ إزاء معانيها، بل يصل إلى مرحلة وضع القواعد ولا يمتلك القدرة على تعليلها، وربما تتشوّه القواعد نتيجة الانحرافات التي تصاحب الاستعمال الفعلي للغة، وفي تلك المعيارية وضوابطها يقول السيوطي: "قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأوّل"[1].

كما أن ربط اللغة والرموز الصوتية الدالة على معنى في الفكر الإنساني وتصوراته المختلفة، يدل على قيمة اللغة العليا وسموها ورقيها، وعدم هبوطها في وضعها إزاء معانيها على مجرد ملاحظة المحسوسات؛ لان في ذلك هبوطا بالإنسان الذي زوّده الله تعالى بهذه الملكة، وأعطاه العقل والمنطقية الكفيلة باختراع رموز صوتية ووضعها لما يجول في ذهنه وتفكيره، سواء كان هذا المتصوّر الذي يجول في الذهن متشخّصا أم غير متشخّص، متعيّنا أم غير متعيّن، منحصرا في فرد واحد ذهنا أم غير منحصر في فرد واحد، فالإنسان والمجتمع اللغوي – فيما أرى– لم يضع اللغة متأثّرا بالبيئة الحسية المجرّدة عن عالم الفكر والإدراك، وإلا لكان في ذلك مجرّد محاك للطبيعة والحسيات التي تشوّش نتيجة قصورها عن عالم الفكر لغته ورموزه الصوتية، فيعامل – لو لاحظ عالم الحس – رموزا صوتية مثل (شمس) معاملة المعارف لكونه لم يرَ إلا ذاتا واحدة في عالم الحسيات، لكنه كان يرقى بنظره ويسمو بفكره عنه؛ لأنه يرى في ذهنه لهذا المفهوم أكثر من ذات واحدة، فهناك رؤيتان في فكرة الوضع:

[1]) الاقتراح في أصول النحو، حيدر آباد، ١٣١٠هـ: ٣٤.

رؤية العقل ورؤية الحواس، ورؤية الحواس قاصرة؛ لأنها غالبا ما تخدع المنظّر والباحث العلمي عن أصول الأشياء وقوانينها، وهي رؤية ظاهرية للأمور لا تنفذ لحقائقها، واللغة الإنسانية عموما والعربية خصوصا لم توضع لمعالجة عالم الحواس أو للخضوع لما يحسه الإنسان، وإنما وضعت للتعبير عن الأمور الحسية والعقلية والواقعية والمعنوية، بل وضعها إزاء المعنويات والعقليات التي يحكم العقل فيها ضوابطه وقواعده الرصينة، التي لا تحتمل الخطأ كثيرا عند اعتماد الأدلة المنطقية السليمة أقوى دليلا – كما رأينا– من اعتبار وضعها إزاء الحسيات فحسب[١]، فالمثلث الدلالي عند اللغويين العرب لا يقوم على أن إدراك الذوات والأشياء بالحواس ينقل للذهن معنى، فان كان المعنى المأخوذ من الذات الخارجية جزئيا منحصرا في ذات واحدة كذات زيد مثلا، فانه يتصور جزئيا ويجعله من المعارف، وان كان المعنى المأخوذ من الذوات مفهوما كليا فان الذهن يتصوره عاما ويجعله من النكرات، فلو كان الانتزاع المفهومي من الذوات الخارجية فحسب لكانت الألفاظ منحصرة في الحسيات دون المعنويات كالخير والشر والجمال والقبح، ولكان المفهوم المنتزع من ذات الشمس مفهوما جزئيا، فالوضع اللغوي عند اللغويين العرب لا يرتبط بوضع الألفاظ باعتبار ملاحظة الذوات حسا، وإنما يرتبط بملاحظة المفهومات وتصوّرها عقلا، سواء أيّد الواقع ذلك أم لا.

وبعد أن انتهينا من تبويب الأسماء في النحو العربي حسب معانيها التي لاحظها الواضع، وحدّدنا مفهوم (النكرة والمعرفة) عندهم المنحصر في حكم العقل عند تصور المعنى انحصاره في ذات واحدة، وهي (المعرفة) أو عدم انحصاره فيها، بل تكثّره في أكثر من ذات واحدة وهي (النكرة)، ذلك الحكم العقلي الذي لم يضعه النحاة نتيجة افتتانهم بالمنطق اليوناني، أو إعجابهم بالفكر العقلي الخارج عن منطق اللغة وعقلها[٢]، وإنما نبع هذا من أن اللغة التي يستعملها المتكلم العاقل إزاء المواقف الاجتماعية، هي رموز صوتية ارتبطت بمعان خصّها

---

[١]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها– السيوطي: ١/ ٤٢ وما بعدها، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي– منقور عبد الجليل، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١: ٣٦.

[٢]) في النحو العربي نقد وتوجيه– د. مهدي المخزومي، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦: ١٤ وما بعدها، واني لأعجب من اعتراض الدكتور على سيبويه في اقتصاره على تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف، بحجة وجود ألفاظ لا تصنّف مع أي من هذه الأقسام أطلق عليها مصطلح (الكناية وهي الضمائر وأسماء الإشارة ...الخ) التي تدل على معنى غير معين مثل (رجل)؛ في انه دال على إنسان ذكر غير معين، ويظهر انه فسّر الاسم بما دلّ على مسمّاه أي معين فأخرج ما دل على معنى غير معين أو مبهم من الأسماء، ولم يفرّق بين الإبهام وعدم التعين، وذلك فهم بعيد لا تحتمله عبارة سيبويه الظاهرة والتي مثلت للاسم برجل وفرس وحائط، ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، القاهرة، ١٩٦٦: ٤٥ وما بعدها.

الواضع بها، وهذه المعاني إما متشخّصة ذهنا أو غير متشخّصة، أي إما معرفة أو نكرة، والمتكلم باللغة كما يخبر المخاطب عن المعاني المتشخصة محتاج لان يخبره لإكمال الخطاب بمعان غير متشخّصة ذهنا، ومن المؤسف جدا أن الكثير من النحويين المعاصرين الذين دعوا إلى إحياء النحو بدعوى موته، ورأوا في عمل النحويين تعقيدا فلسفيا ومنطقيا، ودعوا إلى تيسيره...، أو دعوا إلى إعادة وصف المادة المجموعة المستقرأة ألسنيا لاستنباط قوانين نحوية جديدة ...، وكل تلك الأعمال التي رمت النحو والنحويين بوصمة الايغالات العقلانية وتأثرهم بالفلسفة...[١] كانت بعيدة عن هذا التصور والعمق الذي وجدناه في عمل اللغويين عموما والنحويين خصوصا، وإفادة اللغويين من علماء الفلسفة والنفس والاجتماع والمنطق ضرورية لدراسة الكلام وعلاقة اللفظ بالمعنى وكيفية دلالة الألفاظ على المعاني، وأنواع المعاني المتصورة التي تقابلها سلاسل كلامية، وعلاقة الاستعمال الفعلي بالأصل الوضعي وقياس درجات الانحراف عن ذلك الأصل؛ لان هذه الحقول المعرفية تهتم في عملها ومجال تخصصها بالمعاني أيضا، والعلوم تتعاون فيما بينها وترفد بعضها بعضا بالأفكار والنظريات[٢]، فالباحث في اللغة وخصائصها وأنظمتها وسر اختيار المتكلم لتركيب ما يجد نفسه إزاء العقل مباشرة، رضي بذلك أم لا؛ لان الإنسان لا يتكلم إلا بعد أن يجري في نفسه كلاما ذهنيا، تحاول السلسلة اللفظية محاكاة تلك السلسلة العقلية الكلامية، وتلك السلسلة العقلية هي نواتج عمل منطقي ذهني معقد بتكويناته وأسسه وارتباطاته، وكلما كانت السلسلة اللفظية مقتربة من تلك السلسلة الكلامية العقلية، كانت أكثر إصابة للمعنى وأعمق أثرا ودقة وتحديدا، وذلك لا يتم إلا من خلال امتلاك مخزون لغوي قادر على تحويل السلسلة العقلية الكلامية إلى رموز صوتية تحمل تلك المعاني وتوضحها وتشير إليها، وهذا ما أراد الشيخ عبد القاهر الجرجاني الحديث عنه في دلائل الإعجاز، وكشف لثامه وإماطة ستره[٣].

فالباحث اللساني باحث عن العقل وعمله وطبيعة سيره وتكويناته... لان اللغة وليدة الفكر والمعبّرة عنه، وأما استعمال المصطلحات الفلسفية والمنطقية في العمل البحثي الرابط بين اللغة والفكر مثل (التشخص وعدمه أو الخصوص والعموم أو الوضع الشخصي والوضع النوعي...) فهذا مما لا مندوحة عنه؛ لان هذه المصطلحات الفلسفية عالجت مشكلة اللغة، وكيفية دلالة الرموز على المعاني، وأنواع المعاني الحاصلة في الذهن، فالبحث اللغوي لا

---

[١] اللغة ليست عقلا– احمد حاطوم، دار الفكر اللبناني، ١٩٨٨: ١٠٥، وغيره كثير.

[٢] علم الدلالة– جون لا ينز، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٠: ١٠– ١١.

[٣] دلائل الإعجاز– الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، القاهرة، ١٩٦٥م: ٤١٦ وما بعدها.

يمكن بعد انتهائه من وصف السلاسل اللفظية والرموز الصوتية، والولوج في عالم الأذهان، وكيفية دلالة الرموز والعلامات اللغوية على المعاني الذهنية، إلا أن يتوقف عند الفلسفة اللغوية للبحث في حقائق الأشياء وأصولها وتكويناتها، وعندما يظفر الباحث بها فانه يجد نفسه أمام نظام من أنظمة اللغة المتشابكة، تلك الأنظمة التي لا تعطي نفسها من دون تلك التساؤلات المعمقة ومحاولة الإجابة عنها.

وبهذا الفهم لمصطلح (التعين) في المعارف و(عدم التعين) في النكرات نفهم مصطلحي (التوضيح والتخصيص) المستعملين في بيان وظائف (الصفة) النحوية، في قولنا: جاء زيد العاقلُ، وجاء رجل عاقلٌ، فان (زيد) محتاج للصفة في الاستعمال الفعلي للكلام ليس لتعيينه؛ لأنه معيّن ومشخّص وضعا، وإنما محتاج لها لتوضيحه بإزالة الإبهام الطارئ الناشئ من تعدد التسمية به واقعا، فالنعت فيه جار مجرى بيان المجمل[1]، في حين أن احتياج (رجل) للصفة لتقليل الشيوع الكامن في مفهومه المتصوّر في الذهن المجوّز صدقه على ذوات متعددة، فهو محتاج للتخصيص المقابل للشيوع من خلال تقليله وحصره في بعض غير معين؛ فالعلم عندما يوصف يتحقق الوضوح للإبهام الناشئ والطارئ على اصل الوضع نتيجة تكثر التسمية به، في حين أن النكرة عندما توصف يتحقق التخصيص لذلك الشيوع وتقليل صدقه على كثيرين في بعض غير معين، ولذلك يكون النعت في النكرة جاريا مجرى تقييد المطلق وليس بيان المجمل، والحاصل أن هناك شبها بالمشترك اللفظي في العلَم (زيد) محتاج لتوضيح الإبهام الطارئ عليه ليس إلا، بخلاف النكرة (رجل) فهي مشترك معنوي بين ذوات كثيرة تحتاج للصفة للتخصيص لها والتحديد لانتشارها، ونلحظ كيف أن العربي الناطق يميز في كلامه بين المعرفة والنكرة من خلال التوصيف لهما، فيدرك الفروق الدلالية بين الاستعمالين وحاجة كل منهما للصفة المختلفة عن الأخرى.

وعودا على بدء، فان النحوي بعد أن بوّب الأسماء من حيث التعيُّن وعدمه إلى قسمين: نكرات ومعارف، شرع في تبويب المعارف انطلاقا من فكرة (الوضع اللغوية)، ويضع السؤال الآتي أمامه: هل هذا الرمز الصوتي الدال على معنى ذهني، لو تعقّل الذهن معناه وتصوّر مفهومه بمعزل عن الواقع الحسي حكم بانحصاره في فرد واحد أم لا؟ ونتيجة هذا السؤال والفحص والاختبار والتحليل العقلي، وجد النحوي نفسه أمام مجموعة من الألفاظ يمكن تصنيفها على أنها من المعارف، فكانت (الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة

[1]) حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك- محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، ترتيب مصطفى أحمد حسين، القاهرة، ١٩٤٧: ٣/ ٦٠- ٦١.

والأعلام والمعرّف بأل والمعرّف بالإضافة)، ولكنه بعد ذلك تساءل: هل التعيُّن في مفهوم العلَم والمعرّف بأل والمعرّف بالإضافة، مثل التعيُّن في الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات الاسمية؟ لقد أحس النحوي أن الواضع لما وضع هذه الرموز الصوتية الدالة على المعاني الذهنية، التي حكم العقل بمجرّد تصوّرها انحصارها في فرد واحد أو ذات واحدة فيه شيء من التغاير، ذلك أن مفهوم العلَم أي علَم كان لو تصوّره العقل لحكم بانحصاره في شخص واحد أو مدينة واحدة أو ميناء واحد... ومثله مفهوم المعرّف بأل والمعرّف بالإضافة، في حين أن مفهوم الضمير أعني (ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب) ومفهوم اسم الإشارة أعني (ما دل على مشار إليه)، ومفهوم الاسم الموصول أعني (ما دل على ذات مرتبطة بصلة) ذات مدلولات كلية[١].

وقبل الدخول في بيان سبب الحكم بكونها معارف، وكيف اهتدى النحويون إلى تصنيفها؟ نقول: إن المتكلم كما يحتاج في الإبانة عن أفكاره إلى الإفصاح عن المدلولات الكلية التي تصدق في (النكرات) يحتاج إلى الإبانة عن المدلولات الجزئية التي تصدق في المعارف، ولكن هذه المعارف أو المدلولات الجزئية التي يريد المتكلم الإخبار بها لا تنحصر في الأعلام الشخصية مثل زيد وعمرو وخالد، بل هنالك مدلولات اختلف في حقيقة وضعها يستعملها المتكلم للإبانة عن نفسه، وهي: الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات، لكن الفرق بين الأعلام وهذه المعارف الثلاثة، أن الواضع لما وضع الرمز الصوتي (زيد) مثلا إزاء مسماه، فان هناك ثلاثة أطراف في المعادلة (موضوع- الرمز الصوتي- وموضوع له- المعنى المتصور في الذهن وله ذات واحدة يتحقق فيها وينحصر بها- ووضع الواضع) والمقصود بالوضع: عملية تخصيص الرمز الصوتي بالمعنى أو عملية ربط الرمز بالمسمى[٢]، فالمسمى يلاحظه الواضع بخصوصه وسماته وملامحه الشخصية، وعملية وضع الرمز وربطه بالمسمى مشخّصة أيضاً؛ لان الواضع لاحظ طرفين: رمز + مفهوم متحقق في ذات واحدة، وربط بينهما بخصوصهما، فكما أن الموضوع له شخصي فالوضع خاص أيضاً، لكن الواضع في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة عندما يخصّ مدلول المتكلم والمخاطب والغائب في الضمائر، ومدلول المشار إليه في أسماء الإشارة، ومدلول الذات المرتبطة بصلة في الأسماء الموصولة، هل يلاحظ مواصفات شخصية المتكلم والمخاطب وملامحها وسماتها والمشار إليه... بذاته كما كان ذلك متحققا في الأعلام الشخصية؟ أي أن الواضع لما وضع الرمز الصوتي (زيد) مثلا إزاء مفهومه المتصور في الذهن على انه جزئي وضعه ليستعمله إزاء ذات معينة، فهل كان الواضع قد وضع الضمير (أنا) ليستعمله المتكلم

[١] شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة الوضعية: ٧٣- ٧٤، علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة: ١١٤.
[٢] مفتاح العلوم- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت٦٢٦هـ)، مصر، ١٩٣٧: ١٦٩.

إزاء ذات معينة، هذا موطن النقاش وأصله، ومما لا شكّ فيه أن ملاحظة تلك الأفراد جميعها التي يتحقق فيها المدلول الكلي متعذّر حين الوضع؛ إذ لا يمكن ملاحظة كل تلك الأفراد المتكلمة والمخاطبة والغائبة وأفراد المشار إليهم جميعا[١]، وحينئذ نصل بعد هذه التفرقة إلى القول لأول وهلة: إن هذه الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات ليست من المعارف في شيء؛ لان الواضع لما وضع لفظ (زيد) ليستعمله المتكلم في شخص معين لم يضع لفظ (أنا) ليستعمله متكلم عن نفسه معين، ولان الواضع لا يستطيع ملاحظة المشخصات الصادقة عليها، فيكون مفهوم هذه المعارف مدلولا كليا يجوّز العقل صدقه على ذوات متعددة؛ لان مفهوم المشار إليه شائع في كل ما يصلح أن يكون مشارا إليه، لكن لغة العرب استعملت هذه الألفاظ استعمال المعارف من جواز الابتداء بها وصحة مجيء الحال منها، وهنا احتاج علماء الوضع إلى تفسير ذلك التناقض بين كلية الوضع وجزئية الاستعمال، وكون مدلولاتها كلية لا تنحصر في فرد معين وكونها تستعمل استعمال المعارف، فذهب السيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) وتبعه السعد التفتازاني (ت٧٩٣هـ) إلى أن هذه المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا[٢]، بمعنى أن مفهوم (التعيُّن) المأخوذ في تعريف (المعرفة) عند النحويين بأنها: ما وضعت لمعنى معين، كانوا يقصدون به التعيُّن الاستعمالي لا الوضعي[٣]، لأنها موضوعة إزاء مفهوم كلي، أي أن الواضع لما تعقّل وتصوّر مفهوم (المتكلم والمخاطب والمشار إليه) وضع إزاء هذه المفاهيم الكلية – التي لا يحكم العقل بمجرد تصورها انحصارها في ذات واحدة – الرموز الصوتية: أنا، وأنت، وهذا...، فهذه الألفاظ وضعها الواضع إزاء مدلول كلي، لكن حصلت لها الجزئية والتشخص، وعرض عليها التعيُّن في الاستعمال الفعلي للغة، فالمتكلم لا يستعمل هذه الألفاظ إزاء مفاهيمها الكلية الموضوعة لها أصلا وأبدا، بل دأب المتكلم على استعمالها في مشخّصات ومدلولات جزئية كقولي: أنا محمد مثلا، فلفظ (أنا) في خصوص هذا المثال مستعمل مع مدلول جزئي مشخّص هو (محمد)، وهذا التحليل يؤدي إلى القول: إن هذه الألفاظ نكرات أصلا ووضعا، ثم طرأت عليها خاصّية التعريف والتعيُّن، وليس الذي أدى بهم إلى هذا القول عدم إمكانية الواضع من ملاحظة كل أفراد المشخصات التي يصدق عليها كما قالوا، وإنما بسبب كون اللفظ موضوعا إزاء المدلول الكلي.

وهنا يستشكل علماء الوضع القول بان كل هذه الجمهرة من المعارف واقعة تحت إطار الطارئ الخارج عن اصل الوضع، والطارئ مما لا يعتدّ به، ذلك أن علم الوضع موضوع

---

[١] حاشية عبد الله يزدي على تهذيب المنطق للتفتازاني، عبد الله نجم بن شهاب (ت ١٠١٥هـ) ، طهران ، ط٢ ، ١٣٦٣هـ : ٤٦- ٤٧.

[٢] حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي للرسالة الوضعية: ٤٧.

[٣] حاشية يس على شرح الفاكهي- الحمصي، أبو بكر بن محمد (ت ١٠٦١هـ)، القاهرة، ١٣٢٣هـ: ١/ ١٢٨.

للكشف عن حقيقة ما يجول في الذهن الإنساني، ومحاولة الإجابة عن سؤال مهم للغاية: كيف يعبّر المتكلم عن فكره، وأي نوع من الرموز يختار لنقل خطابه، فان كان المدلول المعبّر عنه كليا عاما اختار رمزا صوتيا (نكرة) في كلامه، وان كان المدلول المتحدّث عنه جزئيا اختار رمزا صوتيا (معرفة) عبّر عنه، هذا هو الأصل في قانون التعبير عن المعارف والنكرات؛ فان تعاورت الألفاظ بعضها مكان بعض، أو استعملت بعض الألفاظ في مواطن بعض آخر نتيجة إرادة المجاز، أو بعض المقامات الخاصة، أو تأثراً بثقافة اجتماعية لبيئة غير بيئته أو عصر دون عصره[1]، عمدوا إلى قوانين (التخريج والتأويل والتعليل) الذي لا يلغي اصل الوضع بل يقوّيه، ويكون دليلا على مراعاته في ذهن متكلم اللغة، فان كان المتكلم قد خرج خروجا سافرا على تلك القوانين أيضا احترموه وحافظوا على لغته، لكن من دون إشاعة ذلك الخروج، فقالوا: يحفظ ولا يقاس عليه، حتى لا تنتشر حالات الشذوذ التي ينبغي على المتكلم العاقل أن يختار لغة حسبما يفترضه الوضع اللغوي الذي ينتمي إليه، ولان المعاني المتصوّرة عقلا لا تختلف باختلاف العصر والبيئة والثقافة، فالمدلول الكلي كلي أبدا والمدلول الجزئي جزئي أبدا، والخروج على ذلك لظروف قولية خاصة يعالج بالتأويل والتخريج والتعليل، وان لم يمكن تطويعه لذلك ولم يدخل في تلك القوانين التأويلية حكموا عليه بالحفظ وعدم القياس، حتى لا يشيع الفكر الأعرج باعتبار أن اللغة الصحيحة بنت الفكر الصحيح ووليدته.

نعم استشكل علماء الوضع أن يكون الواضع قد وضع هذه المعارف نكرات في الأصل، ثم انحرفت عن أصلها عند الاستعمال بحجة واهية، وهي عدم قدرة الواضع على ملاحظة المشخصات كما يلاحظها في حالة الأعلام الشخصية، بل لأن المفاهيم كلية لا يتصوّر انحصارها في ذات واحدة، فذهب العضد (ت٧٥٦هـ) وتبعه الجمهور إلى أن هذه الألفاظ (الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات) موضوعة بإزاء الأفراد المشخصة[2]، حالها حال الأعلام الشخصية، لكن لما كان وضع (زيد) مثلا ليستعمل إزاء شخص معين ولم يكن وضع لفظ (أنا) ليستعمل إزاء متكلم معين، قالوا: إن الواضع تصور الأفراد والذوات جميعا بوساطة مفهوم كلي، فوضع الرموز الصوتية مقابل المشخصات والأفراد والذوات بعد ملاحظة المشخصات كلها بوساطة قانون عام – اصطلحوا على تسميته (آلة الوضع) – استحضر كل تلك الأفراد، ثم وضع لها اللفظ الخاص بها، وعلى هذا التصور والتوجيه تكون هذه الألفاظ جزئيات وضعا وجزئيات استعمالا، وبذلك تخلّصوا من عدم قدرة الواضع على ملاحظة

[1] كما إذا انحصر في بيئة حفظ القرآن في زيد مثلا وقلنا: الذي يحفظ القرآن حاضر، فربما يتوهم أن الاسم الموصول علم شخصي لاتحاد المراد بين الموصول والعلَم حينئذ، ينظر شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة الوضعية: ١٠٣.

[2] الرسالة الوضعية– الإيجي ، عطا الله بن عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، مطبوع مع شرح أبي الليث، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٢٢: ٤٦، المزهر في علوم اللغة وأنواعها– السيوطي: ١/ ٤٦

المشخصات، وتحرّروا من الحكم عليها بكونها نكرات في الأصل، معارف في الاستعمال، وهذا الرأي هو الذي ساد في الدرس النحوي أخيرا عند المتأخرين.

ولبيان ما تقدّم نقول: إن الواضع عندما تصوّر مفهوم (المتحدث عن نفسه أو مفهوم المخاطب لغيره...) وضع الرمز الصوتي إزاء أفراد وذوات (المتحدث عن نفسه) أي أفراد المفهوم كلها دون استثناء بوساطة هذا المفهوم الكلي، ولم يضع الرمز الصوتي إزاء المفهوم نفسه كما عناه السيد الشريف ومن تبعه، فالمفهوم الكلي عند السيد هو الموضوع له اللفظ، وعند العضد ومن تابعه يكون أفراد المفهوم الكلي هي الموضوع لها اللفظ، وهذه الأفراد تصورت بوساطة مفهوم شامل لها، ولكن لا يخفى التفاوت بين أنواع الموضوع له اللفظ بين المفهوم تارة والأفراد أخرى على هذا التوجيه، بخلاف توجيه السيد الشريف الذي يحكم بوضع الألفاظ مقابل المفاهيم فقط فيجري كلامه على سنن واحد.

وهنا يعترض معترض بالقول: لمَ لا يكون لفظ (إنسان) موضوعا إزاء أفراده (زيد وعمرو وخالد) بوساطة مفهوم الإنسان الكلي أعني (الكائن المتكلم) مثلا، فيكون الرمز (إنسان) معرفة أيضا، والجواب عن هذا الاستشكال: إن الأصل في الوضع أن يوضع إزاء المعاني والمفاهيم دون أفراد المعاني والمفاهيم، أي أن الألفاظ تدل على المعاني، وبوساطة دلالتها على المعاني تصدق على الأفراد المتحققة، باعتبار أن المعنى متحقق في ضمن أفراده، فعندما ننطق بالرمز الصوتي (إنسان) يستحضر الذهن معنى ومفهوما بعد العلم بالوضع، وهذا المعنى والمفهوم متحقق في ضمن ذوات كثيرة، وكذلك العلَم الشخصي كـــ(زيد)، فهذا الرمز الصوتي يستحضر بعد العلم بالوضع مفهومه المتصور في الذهن، وهذا المفهوم المتصوّر متحقق في ذات واحدة لا غير.

ولو عدنا إلى الرمز (أنا) و (إنسان) فإن لفظ (أنا) كرمز صوتي موضوع إزاء أفراد لا معان، والذي دعانا إلى هذا العدول عن الوضع للمعنى إلى القول بالوضع للأفراد والذوات، هو التخلّص من دلالاتها على النكرة في اصل الوضع، أي أن هناك ضرورة دعت هؤلاء العلماء للقول بأن ألفاظ الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات موضوعة للأفراد والذوات دون المعاني، وهذه الضرورة غير متحققة في لفظ (إنسان) فنعود للأصل، وهو أن الوضع يكون للمعاني والمدلولات دون الأفراد والذوات، وبهذا القدر يتحقق الفرق بين النكرات وهذه المعارف المشتبهة بها، وربما تكون هذه التفرقة الدقيقة هي التي دعت السيد الشريف ومن تبعه للقول: بأنها موضوعة للمفهوم الكلي والمعنى دون أفراده، فيتحقق عنصر الاعتدال في فكرة الوضع اللغوية وعدم التمحل في التخريج، ولا نخلص من هذا إلا بالقول: إن الألفاظ كما توضع إزاء المعاني والمدلولات سواء كانت كلية أم جزئية، توضع إزاء الذوات والأفراد كما في هذه المعارف، وربما كان العضد يعتقد بهذا ولا يرتضيه السيد، وقد تقارب مع هذا

التصور والتحليل لاينز[١] في نقاشه مع نحاة القرون الوسطى الذين يعتقدون: أن بنية الكلمة ترمز إلى الأشياء بواسطة المفهوم المرتبط ببنية الكلمة في ذهن الناطقين باللغة، إلى القول بان بنية الكلمة ترمز إلى كل من المفهوم الذي يتضمّن الأشياء والى الأشياء أنفسها، وهكذا نجد أنفسنا مرة ثانية أمام قضية فلسفية مفادها: هل الألفاظ توضع إزاء المعقولات فقط أم توضع اللغة إزاء المعقولات والمحسوسات، وهل اللغة تراعي في وضعها المعنويات أم تحاكي الحسيات أيضاً[٢]؟.

بهذا الفهم والتحليل فرّق النحويون بين النكرات وهذه المعارف، إلا أن هناك مشكلة أخيرة واجهتهم في التبويب النحوي لهذه الأصناف، فان كانت الأعلام الشخصية تعيّن مسمّاها وتحدده من دون الحاجة إلى قرائن قولية تربط الرمز بمسماه؛ فان هذه المعارف تحتاج إلى قرائن معيّنة ومحددة لمشخصاتها التي تطلق عليها، فقرينة التكلم دالة على أن الرمز (أنا) موضوع لي لا لغيري، وقرينة الخطاب دالة على أن الرمز (أنت) موضوع لك وحدك لا غيرك من المخاطبين[٣]، وهذه القرائن لا تعني أن اللفظ المستعمل في هذا المعنى مجاز (على كلا الرأيين المتقدمين)؛ لان القرينة على نوعين:

- قرينة مصححة للاستعمال، وهي القرينة المعتمدة في استعمال اللفظ مجازا[٤]، فالبحر يطلق على المسطح المائي المعروف حقيقة، ويطلق مجازا على الإنسان لقرينة مصححة للاستعمال، كقولنا: رأيت بحرا ماشيا على قدميه، فالقرينة (ماشيا) مصححة للاستعمال المجازي، ومن دونها يكون البحر مستعملا في معناه الحقيقي؛ إذ لا قرينة على ارتكاب المجاز سواه.
- قرينة معيّنة: وهذه القرينة لا تدلّ على أن اللفظ قد خرج عن معناه الوضعي إلى معنى مجازي، وتستعمل هذه القرينة عندما يحصل إبهام في الكلام وغموض[٥]، ونعتمد هذه القرينة مع سائر أنواع الكلام، فنقول عند اشتباه الأعلام: زيدنا وزيدكم مثلا، فهذه الإضافة ليست للتعريف؛ لأنه علَم، وإنما قرينة معيّنة لما حصل إبهام طارئ نتيجة الواقع المعاش على العلَم الشخصي، ولا أحد يقول بمجازية هذا الاستعمال لمجرد إيراد القرينة فيه، بل هذه القرينة المعيّنة كما نحتاجها لإزالة الإبهام في الحقائق نحتاجها إلى إزالة

---

[١] علم الدلالة: ١٤.
[٢] المزهر في علوم اللغة وأنواعها- السيوطي: ١/ ٤٢.
[٣] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١١٨.
[٤] شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة الوضعية: ٥٦- ٥٧.
[٥] حاشية الدسوقي على مختصر السعد: ٣/ ٣٠٩، ٣١١- ٣١٢.

الإبهام في المجازات أيضا، فنقول في المثال السابق: رأيت بحرا ماشيا على قدميه، فيه مجاز لكن الإبهام حاصل فيه؛ إذ لا نعرف مقصد المتكلم، أرأى بحرا من العلم أم من الكرم...؟، فإذا قلنا: رأيت بحرا من العلم ماشيا على قدميه زال الإبهام والغموض، فالقرينة المعيّنة غير القرينة المصححة للاستعمال المجازي.

وعودا على بدء فان القرينة المستعملة مع الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة هي قرائن معيّنة ومزيلة للإبهام الواقع فيها، فالنحويون عندما أوجدوا أبواب الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات اعتمدوا على اختلاف قرائن التعيين المزيلة للإبهام والغموض، فاستحدثوا تلك الأبواب وأوجدوها، فما كانت قرينته التكلم والخطاب والغيبة سمّوه (الضمائر)، وما كانت قرينته الإشارة الحسية سمّوه (أسماء الإشارة)، وما كانت قرينته عقلية وهي العلم بمضمون الصلة عند المخاطب قبل نسبتها إلى الاسم الموصول سمّوه (الأسماء الموصولة).

والفرق بين هذه المعارف المبهمة والنكرات يعود إلى أن وضع هذه المعارف المبهمة للدلالة على شيء معين، ولما عرض لها التكثر عند الاستعمال احتاجت إلى القرائن المختلفة لإزالة ذلك الإبهام الطارئ، الواقع معها ومع الأعلام الشخصية أيضا عندما يطرأ عليها الإبهام نتيجة تكثر التسمية به، فيحتاج إلى قرينة توضح المراد كما في قولنا: زيدنا وزيدكم مثلا، بخلاف النكرات الموضوعة إزاء معنى غير معين أصلا، واحتياجها إلى القرينة للتخصيص والتقليل من الشيوع الوضعي لا مجرد التوضيح والتبيين.

وهذا القدر من بيان مرجعية التبويب النحوي لعلم الوضع يكفينا في هذه العجالة البحثية، على أن هناك تراكماً معرفياً كبيراً يستحق منا الوقوف عليه في تراثنا العلمي العربي الإسلامي عموما واللغوي خصوصاً، نتركه خوفا من الإطالة لبحوث قادمة، وهذه دعوة من الباحث للنقاد المعاصرين أن يلتفتوا إليها قبل توجيه سهام نقدهم لفكرة التبويب النحوي، وأقسام الكلام العربي التي تتعرّض لاتهامات بعيدة عن هذا التحليل العميق للمعاني، وعلاقاتها بالفكر الإنساني، فأخرج بعضهم الضمير من دوحة الأسماء وجعلوه قسما مستقلا مع الاسم والفعل والأداة، والاسم عندهم يشمل الاسم العام والعلَم والصفة، أما الضمير فقد جعلوه قسما مستقلا من أقسام الكلم يشمل الضمائر الشخصية وألفاظ الإشارة والموصولات وألفاظ العدد، والأداة عندهم تشمل الحروف والظروف، فاخرجوا الضمائر وألفاظ الإشارة والظروف من الأسماء، وذهب بعض آخر إلى أن هذه الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات كلها مبهمات تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه، فقسّم الكلم إلى أربعة أقسام: الاسم والفعل والحرف والكناية، وقد جعل الكناية تشمل الضمائر وكلمات الإشارة والموصولات وكلمات الاستفهام والشرط، واقترح بعض آخر تقسيما سباعيا

للكلم بمراعاة المبنى والمعنى وهو: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، والضمير يشمل ضمائر الشخص والإشارة والموصولات، وقسّم الأداة نتيجة مراعاة الاستعمال الفعلي دون الوضعي إلى: أصلية ومحولة عن الظرفية تستعمل في الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية[1]، وهكذا يتفرّق ما يدخل تحت التقسيم الثلاثي للنحاة وما يدخل تحت قسم واحد منها إلى قسم مستقل برأسه، فتتكثّر الأقسام نتيجة عدم مراعاة حيثيات واعتبارات التقسيم النحوي القديم، وغياب التفرقة بين الدلالة الوضعية للكلمة وانحرافاتها الاستعمالية وخروجها عن اصل الوضع، على أن النحاة المتقدمين انتبهوا لكل تلك الأقسام الضمنية، وجعلوها أقساما تابعة لأقسام اعم منها انتهاء بالكلمة، فلم يتجاوزوا الاستعمال الفعلي للغة من خلال ذكرهم لها، ولم يربكوا التقسيم المبني على الأوضاع الأصلية بالانحرافات والاستعمالات المجازية، وكون الإبهام واقعا في هذه الكنايات لا يعني عدم اسميتها، ولا يعني عدم تعينها الوضعي كما يدل عليه الاستعمال اللغوي الذي يعاملها معاملة المعارف.

[1]) ينظر: الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية- د. محمود احمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤: ٤ وما بعدها، ومن أسرار اللغة- إبراهيم أنيس، القاهرة، ١٩٨٥: ٢٧٩ وما بعدها، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق- مهدي المخزومي: ٤٥ وما بعدها، ومناهج البحث في اللغة- تمام حسان، القاهرة، ١٩٥٥: ١٩٦، واللغة العربية مبناها ومعناها- تمام حسان، القاهرة، ١٩٧٣: ٨٧، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة- فاضل الساقي، القاهرة، ١٩٧٧: ٢١٤ وما بعدها.

فهرس المصادر والمراجع

١) الآثار الخطية في المكتبة القادرية–عماد عبد السلام رؤوف، بغداد (مطبعة المعارف)، ١٩٧٨م.

٢) الإحكام في أصول الأحكام – الآمدي، علي بن أبي علي(ت٦٣١هـ)، القاهرة، دار السعادة، ط١، ١٣٤٥.

٣) الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية – د. محمود احمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.

٤) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء – د. محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩.

٥) الاقتراح في أصول النحو – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣١١.

٦) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – د. فاضل الساقي، القاهرة، ١٩٧٧.

٧) الإيضاح في علل النحو– أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

٨) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر – د. احمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٦، ١٩٨٨.

٩) البحث النحوي عند الأصوليين– مصطفى جمال الدين، دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٠) البهجة المرضية – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. زين كامل الخويسكي، مصر، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

١١) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر – د. عبد الفتاح لاشين، السعودية، الرياض، دار المريخ.

١٢) التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة – محمد حسن عبد العزيز، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٠.

١٣) التعريفات – السيد الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، لبنان، ١٩٦٩.

١٤) حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية في علم الوضع – محمد المالكي، مصر، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٢٢.

١٥) حاشية الدسوقي على مختصر السعد – محمد بن احمد بن عرفة (ت ١٢٠٣هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢.

١٦) حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك – محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، ترتيب مصطفى أحمد حسين، القاهرة، ١٩٤٧.

١٧) حاشية عبد الله يزدي على تهذيب المنطق للتفتازاني – عبد الله نجم بن شهـــاب (ت ١٠١٥هـــ) ، طهران ، ط٢ ، ١٣٦٣هـــ.
١٨) حاشية يس على شرح الفاكهي – الحمصـــي، أبو بكر بن محمـــد (ت ١٠٦١هـــ)، القاهرة، ١٣٢٣هـــ.
١٩) الخصائص – ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـــ)، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠.
٢٠) دراسات نقدية في النحو العربي – د. عبد الرحمن أيوب، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٥٧.
٢١) دلائل الإعجاز – الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـــ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٢٢) الرسالة الوضعية – الإيجي ، عطا الله بن عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـــ)، مطبوع مع شرح أبي الليث، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٢٢.
٢٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـــ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط١٥، ١٩٧٢.
٢٤) شرح الفناري على ايساغوجي – محمد بن حمزة، (ت٨٣٤هـــ)، استانبول.
٢٥) شرح قطر الندى وبل الصدى – ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـــ)، تحـــ وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٩٦٣.
٢٦) شرح المنار في الأصول – ابن الملك، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز (ت٨٠١هـــ)، القاهرة، دار المعارف، ١٣١٥.
٢٧) علم الدلالة – جون لا ينز، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٠.
٢٨) علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي – د. منقور عبد الجليل، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١.
٢٩) علم الوضع، دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة– د. عبد الرزاق احمد محمود الحربي، بغداد، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي (٨)، رقم الإيداع ١١٧، ٢٠٠٦م.
٣٠) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد – عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٧٤.
٣١) فهرس المكتبة الأزهرية، مصر، ١٩٤٨.
٣٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت – الأنصـــاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين (ت ١١٨٠هـــ)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط١، ١٣٢٢.
٣٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق – د. مهدي المخزومي، القاهرة، ١٩٦٦.
٣٤) في النحو العربي نقد وتوجيه – د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦.

٣٥) كشاف اصطلاحات الفنون – التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تصحيح: محمد وجيه وعبد الحق وغلام قادر، كلكتا، ١٣٦٢هـ.
٣٦) اللغة العربية مبناها ومعناها – د. تمام حسان، القاهرة، ١٩٧٣.
٣٧) اللغة ليست عقلا – احمد حاطوم، دار الفكر اللبناني، ١٩٨٨.
٣٨) المحصول في علوم أصول الفقه – الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، السعودية، ١٩٧٩.
٣٩) المزهر في علوم اللغة وأنواعها – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ)، شرح وضبط وتصحيح: محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
٤٠) المستصفى – الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد(ت ٥٠٥هـ)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط١، ١٣٢٢هـ.
٤١) المعجب في علم النحو – رؤوف جمال الدين، إيران، قم.
٤٢) معيار العلم – الغزالي محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، مصر، دار المعارف.
٤٣) مفتاح العلوم – السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر(ت٦٢٦هـ)، مصر، ١٩٣٧.
٤٤) من أسرار اللغة – إبراهيم أنيس، القاهرة، ١٩٨٥.
٤٥) مناهج البحث في اللغة – د. تمام حسان، القاهرة، ١٩٥٥.
٤٦) نحو التيسير – د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٩٨٤.